دور القطاع الخاص في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي

The role of the Private Sector in the Path of economic and Social Development in the Arab World

ط.د بقريش فوزية، جامعة الجزائر03، begriche58@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/02/19 تاريخ القبول: 2020/05/06 تاريخ النشر: 2020/06/06

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى **تبيان دور القطاع الخاص في مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في دول الوطن العربي.و قد توصلت الدراسة إلى** أن تفعيل دور القطاع الخاص و تقويته ، يجعل منه قاعدة صلبة للتنويع الاقتصادي من جهة و مصدر لتمويل الخزينة العموميمة كن كما يجب العمل على جعل القطاع الخاص مستدام بتبني برامج المسؤولية الاجتماعية الحقيقية، ذو تنافسية عالية على المستوى الدولي وابتكاري لضمان الاستمرارية و البقاء.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، القطاع العام، الخوصصة، التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد

تصنيف *JEL: A11, P41*

Abstract: This study aims to show the role of the private sector in the path of economic and social development in the countries of the Arab world. The study concluded that activating the role of the private sector and strengthening it makes it a solid base for economic diversification on the one hand and a source of public treasury financing be as it should Working to make the private sector sustainable by adopting real social responsibility programs that are highly competitive internationally and innovative to ensure continuity and survival.

Key words: private sector, public sector, privatization, economic development, economic growth and diversification of the economy

JEL classification code : A11, P41

المؤلف المرسل: بقريش فوزية begriche58@gmail.com

المنارة للاستشارات

مقدمة

نستطيع القول إن الإصلاح الاقتصادي ومنه تنويع الاقتصادات العربية هو في مرتبة الفرائض التنموية، التي لا يمكن تأخيرها، لاعتبارات منهجية وفكرية وفنية متعددة. والمسألة التنموية، هي رهان كل الشعوب والمجتمعات داخل الدول، وعمودها الفقري الذي لا يقاس فقط بضرورة توفر الأموال أو العنصر البشري المؤهل إداريا وتقنيا، وإنما التنمية هي نسق من العلاقات المتداخلة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا وبشريا وثقافيا، بهدف الرفع من المستوى المعيشي إلى مستوى أرقى وفق إستراتيجية تشاركيه هي مقاربة تنموية فاعلة.

ويتمحور المعنى الشامل للتنمية حول توسيع الخيارات أمام المواطن العربي، وتمتّعه بالمستوى اللائق من السكن والتعليم والرعاية الصحية، واحترام حقوقه في المشاركة، ويمتد ذلك إلى مستوى الرفاه الاجتماعي وحماية البيئية والقضاء على الفقر وتمكين المرأة. فتراوحت الأفكار لحل الإشكالية بين سير في طريق التنمية المستقلة المعتمدة على النفس، والاعتماد على موارد البلاد كلها، وتنمية دور القطاع الخاص في خطة التنمية، وانتهاج سياسات مالية وضريبية عادلة، ومشاركة المجتمع المدني في التنمية، ودعم البنية القانونية والتنظيمية المواكبة لعملية التنمية، وترشيد سياسات الإعفاء الضريبي وتنشيط آليات المساءلة والمحاسبة وضمان الشفافية.

خلال الثلاثين والأربعين عاماً الأخيرة، حُكم على البلدان النامية والعربية أن تُحلَّ المشروعات الخاصة محل القطاع العام، وتُحلَّ قوى السوق محل الدولة، وحلَّت شعارات التنمية البشرية محل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت مواجهة الفقر بديلاً من تصحيح الخلل الهيكلي المُزمن في توزيع الثروة الوطنية والدخل المحلي. غير أن في ظل ذلك، تحققت أحياناً معدّلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، بينما اتّسعت فجوة التفاوت بين أفراد العاملين والموظفين، وبين مُلاّك رأس المال المُحقق من علاقة التزاوج مع السلطة، وعبر شبكات الفساد، والاعتماد على الخارج، تكنولوجياً ومالياً وغذائياً.

مشكلة البحث

انطلاقا مما سبق يطرح التساؤل التالي:

المنارة للاستشارات

كيف يمكن أن نطّور دور القطاع الخاص كي يساهم في تعزيز القدرات المتاحة من أجل خلق مناخ يؤدي إلى تعزيز ثقافة النزاهة ومناهضة الفساد في المجتمع العربي، ودولة تُمكّن من مساءلته وتأمين المنافسة الحرة فعلياً بشكل الذي يحقق النمو والازدهار لمجتمعاتنا؟

وفي محاولة الإجابة على السؤال الرئيس، ستتم الإجابة المختصرة على أسئلة فرعية، وهي:

1 . ما المقصود بالنمو المستدام والتنمية المستدامة؟

2. هل تمكن القطاع الخاص من قيادة عملية التنمية في ظل انسحاب الدولة وتغير وظائفها في النشاط الاقتصادي أم أن عملية التنمية تتطلب تكامل القطاعين العام و الخاص؟

3. ما المقصود بتنويع الاقتصاد والحد من تداعيات الأزمة النفطية في الأقطار العربية؟

أهداف البحث

هدفت هذه الدراسة إلى:

1 . تشجيع قيام قطاع الخاص بتمّيز بالفاعلية والقدرة على المنافسة وتدعيم آليات والمؤسسات التي من شأنها أن تعزز الرؤى والاستراتيجيات والسياسات المشتركة بينه وبين الحكومة.

2 . تغيير ذهنية القطاع الخاص وجعله معنيا باستثمار رأس المال بالمخاطرة لا باقتناص الفرص السريعة، لكي يكون حضوره الاجتماعي إلى جانب حضوره الاقتصادي كشريك استراتيجي للدولة في بناء مجتمع متقدم ينتمي إليه الجميع.

3 . تطويره ودعمه ليقود عملية التنمية والنمو الاقتصادي، من خلال مبادرته بتطوير مشاريع مبتكرة وعصرية، وقيامه بتنمية البحوث وتطوير الصناعات.

4 . مناهضة الفساد وكشف تأثيره السيئ في التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة وكشف الأضرار التي يُلحقها بالاقتصاد الوطني والثروة القومية.

5 . ضرورة التزام القطاع الخاص ب"المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات".

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الدراسة في أن القطاع الخاص يؤدي دور بنّاء في تعزيز حركة التنمية واقتصاد متنوع تنافسي، معرفي، ترتفع فيه نسبة مشاركة المواطنين في سوق العمل، وتمكين

المنارة للاستشارات

المشاريع الصغيرة والمتوسطة. و يُعد الطرف الثاني في التأثير على القطاع الاقتصادي في كل دولة بعد القطاع العام، ويشكل عنصراً من عناصر التوازن في الاقتصاد المحلي، والعالمي.

منهجية البحث

يجتهد هذا البحث في تطبيق منهج وصفي تحليلي، بالاستعانة لما ورد في المراجع والأبحاث من خلال العرض لمختلف المفاهيم الأساسية وبالاطلاع على مجموعة من قراءات في الأدبيات الاقتصادية الحديثة. وإن ركزت معالجتي البحثية على الأقطار العربية لأن هناك تشابها كبيراً في أطرها العامة.

وقصد الإلمام بمختلف التطلعات هذا البحث سيتم التركيز على المحاور التالية بالدراسة والتحليل:

أولاً: الإطار المفاهمي للنمو والتنمية

ثانيًا: القطاع الخاص ودوره المتنامي في النشاط الاقتصادي

ثالثاً: تنويع الاقتصاد والحد من تداعيات الأزمة النفطية في الأقطار العربية

أولاً: الإطار المفاهمي للنمو والتنمية

اختلف الكتاب والمفكرون في مصطلحي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من حيث أنهما وجهان لعملة واحدة أم أن لكل واحد منهما مدلوله، إضافة إلى مصطلحات أخرى ذات الصلة بهما كالسياسة والإستراتيجيةّ.

1- عن النمو المستدام

النمو الاقتصادي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن) بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع وفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة (سهيلة فريد النبات، 2015، ص61). ويقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وذلك من خلال القيام بمقدار مناسب من الاستثمارات التي تتوقف على حجم

المنارة للاستشارات

المدخرات المحلية والقروض والمساعدات الأجنبية المتاحة أمام الاقتصاد القومي، ومنه يمكن استنتاج خصائص النمو الاقتصادي:

_ أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال مسبباتها، لذلك لابد أن نستبعد النمو العابر الذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية.

يُمثل تقرير النمو الذي أصدرته الجنة الدولية المعنية بالنمو والتنمية أحدث الدراسات في مجال النمو المُستدام والتنمية وحسب محتويات التقرير نشير على عدد من المُقدمات والنتائج التي وردت فيه ذات الصلة بالموضوع (The Word Bank, 2008).

– إدراك أن "النمو ليس هدفاً في حد ذات، وإنما هو وسيلة لأهداف عديدة ذات أهمية عميقة للأفراد والمجتمعات، إلاّ أنه فوق كل اعتبارٍ آخر يُمثل احد أضمن السبل لعتق المجتمعات من إسار الفقر، وتكمن أهمية النمو المُستدام في أنه يخلق فرصاً للأفراد والمجتمعات يصعب، وربّما يستحيل، تحقيقها في غياب واستدامة النمو الاقتصادي(علي عبد القادر،2013 ص 26).

– إمكانية تعريف النمو المستدام باعتباره معدلاً سنوياً لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ أو يفوق، 7 في المائة مدة ربع قرن أو أكثر مع ملاحظة أن مثل هذه المعدلات المرتفعة للنمو تؤهّل الدول ليتضاعف حجم اقتصادها كل عشر سنوات. ومعدلات النمو ليست هي القضية المحورية، بل نوعية ومصادر هذا النمو هي القضية المركزية، وفي الحقيقة فإن معدل نمو متوسط ومستدام، يضمن خلق فرص عمل، ويخفض مستويات الفقر يكون مفضلا على معدل نمو أعلى ولكن يؤدي إلى درجة أكبر من عدم المساواة في الدخول.

_ تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار في حدود حوالي 25 في المائة، بما في ذلك الاستثمار في البنية الأساسية والتعليم و الصحة في حدود 7_8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الرغم من أن الإنفاق على هذه المجالات لا يُعد استثماراً في تقاليد حسابات الناتج القومي. على أساس الفترة الزمنية واستقرار معدلات النمو، يعرف النمو المُستدام في الدول العربية باعتباره متوسطاً لمعدل النمو للدخل الحقيقي للفرد.

المنارة للاستشارات

2- التعريف الموسع للتنمية

إن التنمية عملية معقدة، فهي تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض، فالتنمية الاقتصادية تقترن بالزيادة السكانية وتراكم رأس المال وتطبيق التكنولوجي، كما تقترن أيضا بتغير تركيبة السكان وتغير توزيع مداخليهم ونفقاتهم على الاستهلاك والادخار(إسماعيل محمد بن قانة، 2012، ص07). فهي تشير إلى التغيرات العميقة التي تحدث في البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للدول وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي العالمي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية متمثلة بتوسع قدرة البناء الاجتماعي الأمر الذي يمكن المجتمع من زيادة قدرته عبر استثمار موارده البشرية والطبيعية (جمال داود سلمان الدليمي،2015، ص 12 – 17). لذا جرت العادة في الكتابات الاقتصادية التقليدية على تعريف عملية التنمية الاقتصادية بأنها عملية الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة زمنية من الزمن. إلا أن التغير في هذا المؤشر إنما يعكس المظهر الخارجي الكمي لعملية التنمية، لذا فهو بذاته ليس كافياً، وهذا يعني أن التغير في هذا المؤشر الكمي لا بد وأن يصاحبه تغير كيفي هو تقدم أساليب الإنتاج المستخدمة التي تقتضي القضاء على الإختلالات الهيكلية أو تصحيحها. وبالتالي يمكن القول أن عملية التنمية الاقتصادية هي الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد التي تصاحب وتكون نتيجة لتصحيح الإختلالات الهيكلية ومن ثم تقدم أساليب الإنتاج المستخدمة. وتجدر الإشارة إلى ما يلي:

_ أن الزيادة في متوسط دخل الفرد التي يعتد بها كمؤشر للتنمية الاقتصادية هي الزيادة المصاحبة للتقدم والتغير في أساليب الإنتاج السائدة وأن عملية التنمية بالتالي هي تغير أبعاد متعددة اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية. والزيادة في متوسط دخل الفرد التي تعتبر مؤشر للتقدم ولعملية التنمية السريعة هي تلك الزيادة التي تصاحب تغير هذا الوضع الاجتماعي كله. أما الزيادة الفجائية في متوسط دخل الفرد نتيجة لاكتشاف مورد جديد أو ثروة طبيعية جديدة

المنارة للاستشارات

دون أن يصاحب ذلك تغيرا في البنيان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لا تعتبر تنمية طالما بقيت كافة سمات التخلف بالرغم من هذا الارتفاع الشديد في متوسط دخل الفرد.

_ يجب التفرقة بين التنمية الاقتصادية كما عرفناها وبين مفهوم التحضر الغربي. فإتباع أسلوب الحياة الغربي بما يتضمنه من نمط للمعيشة، استهلاك، واستحداث مؤسسات التعليم الغربي...الخ من مظاهر الحياة الاجتماعية الأوروبية لا يعني التنمية الاقتصادية. وهذا قد تؤدي بالمجتمع إلى أن يصبح مجتمعنا متقدما كمستهلك للسلع من الخدمات دون أن تتوافر لديه القاعدة والمقومات لأن يصبح مجتمعاً متقدما تكنولوجيا كمنتج للسلع وليس كمستهلك لها. فاليابان تمارس تنمية اقتصادية بينما الكويت وأبو ظبي تمارسان نوعا من اكتساب مظاهر التحضر الغربي، الصين تمارس تنمية اقتصادية واجتماعية، بينما لبنان اكتساب مظاهر التحضر الغربي كمستهلك فقط (عمر ومحي الدّين 1972، ص 209_ 213).

3- الرؤية الحديثة للتنمية

قد تطور مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير وزادت أهميته خلال السنوات القليلة الماضية وأصبح يحتل مكانة بارزة في الكتب والمقالات والبحوث الحديثة. ولفظ الحوكمة مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعنيه هذه الكلمات من معاني.

3_1_ تعريف بمفهوم الحوكمة وأسباب تبنيها ومحاور اهتمامها: على الرغم من شيوع استخدام مفهوم الحوكمة إلا أنه ليس هناك إجماع على المعنى المقصود به. ويمكن القول بأن المفهوم يأخذ بعدين متوازيين يعكس أولهما فكر البنك الدولي وبرنامج الإنماء الدولي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم، في حين يؤكد البعد الثاني على الجانب السياسي حيث يشمل جانب الاهتمام بالاصطلاح والكفاءة الإدارية والتركيز على منظومة القيم الديمقراطية الشائعة في المجتمعات الغربية. فعلى سبيل المثال قدم البنك الدولي أول تعريف للمفهوم حيث تم تعريفه بأنه أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية. وفي هذا التعريف هناك إشارة خفية بأن ممارسة القوة تسمح بوجود أدوار فاعلين رسميين وغير رسميين، إلا أن التعريف لم يذكر بوضوح من هم الفاعلون المشاركون في ممارسة القوة لإدارة الموارد من أجل التنمية وإن كانت كتابات البنك الدولي والأدبيات التي تتناول المفهوم تتحدث عن فاعلين محددين هم الحكومة والقطاع

المنارة للاستشارات

الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. ولعل تعريف برنامج الأمم المتحدة UNDP يتشابه إلى حد كبير مع تعريف البنك الدولي حيث خلص عدد كبير من الباحثين الذين تم حشدهم لمناقشة مضامين الحكمانية إلى تعريف بأن الحوكمة هي: ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات. من هنا فإن الحكمانية تتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلاله يستطيع المواطنين أن يعبروا عن وجهات نظرهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويؤدون واجباتهم .

في ضوء تعريفات الحكمانية أعلاه، نرى أنها تقوم على ثلاثة دعائم (أبعاد) أساسية هي: الدعامة الاقتصادية: وتتضمن عمليات صنع القرارات التي تؤثر على أنشطة الدولة الاقتصادية وعلاقاتها بالاقتصاديات الأخرى._ الدعامة السياسية: وتعني بالتركيز على القيم الديمقراطية ودولة القانون والشفافية والمساءلة والمشاركة في حمل المسؤولية على مستوى المجتمع. _الدعامة الإدارية: وتتضمن الاهتمام بالإصلاح الإداري والكفاءة الإدارية والنظام الخاص بتنفيذ السياسات العامة. وكذلك، يمكن تعريف حوكمة الشركات بأنها:

" النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة والشفافية" (طارق عبد العال حماد، 2008، ص 3).

3- 2 مكونات الحوكمة ودور كل منها

تتكون الحوكمة من عدة أطراف تتمثل في الحكومة والإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة، والقطاع الخاص الذي يضم الشركات ذات الأشكال القانونية المختلفة والاتحادات والنقابات والقطاع المدني الذي يضم الجهات الأهلية والمجتمع المدني غير المنظم مثل الأفراد والأسرة والتجمعات في أماكن العمل والأماكن العامة بالإضافة إلى الأحزاب السياسية. وبصفة عامة يمكن أن نقول بان الحكمانية والحوكمة أو الحاكمية أو الحوكمة الصالحة أو أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة أو الحكم الرشيد أو الصالح Good Governance تهدف إلى مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية والمساءلة والعدالة ...

والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد من العناصر الهامة للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وإنجاح لبرامج المسئولية الاجتماعية. الفساد يؤدي إلى الفقر حيث أنه يضع الأموال

المنارة للاستشارات

في جيوب فئة قليلة بينما يمكن استخدام تلك الأموال للصالح العام. والفساد مرض اجتماعي وسياسي واقتصادي مركب يشوه مؤسسات القطاعين العام والخاص في مختلف أنحاء العالم ويؤثر سلباً على المجتمع ككل. وتعتبر الحوكمة إحدى النتائج المباشرة لفصل الملكية عن الإدارة، فالإدارة تقوم بالنيابة عن حملة الأسهم بإدارة الشركة لصالحهم من حيث المبدأ، وهي بهذه المثابة وكيل عن حملة الأسهم وعندما يحصل التعارض تكون الإدارة قد خرجت عن حدود الوكالة الممنوحة لها. لذا فإن تطبيق الجيد لآلية الحوكمة ومبادئها ينهي مشكلة التعارض ويزيل النتائج السلبية لفصل الملكية عن الإدارة (مدحت محمد أبو النصر، 2015، ص41). الحوكمة الرشيدة بمعاييرها ومبادئها تعمل على تحقيق التنمية المستدامة واستغلال الطاقات والإمكانيات البشرية والمادية والتنظيمية في المجتمع، وتدعو إلى تحقيق مزيداً من العدالة والمساواة واللامركزية والشفافية وتحارب الفساد بكافة أشكاله وألوانه وتحقق مزيد من الديمقراطية. ونتيجة لذلك زاد الاهتمام بهذا مفهوم وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بالتأكيد مزايا هذا المفهوم والتي من أهمها كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي قامت لخدمات المالية بوضع المبادئ حوكمة الشركات عام 1999 ومقررات لجنة البازل 1،2 الخاصة بالمؤسسات المالية (جبار عبد الرزاق، ص 76). ولقد تحدد في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 خلق فرص للأجيال القادمة على أن الحكم الرشيد: "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخيراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقراً وتهميشاً " (فيصل محمود الشواورة، سنة 2009 ص 129).

3_3 التنمية المستدامة

التنمية المستدامة مفهوم حديث النشأة، بدأ يُستخدم في الأدب التنموي المعاصر، وأصبحت الاستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في أغلب الدول الصناعية والنامية، وتهتم بها هيئات شعبية ورسمية، وتعتبر نمط تنموي يتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، ويُنظر لذلك على أنه السبيل الوحيد لضمان تحقيق نوعية حياة جيدة للسكان في الحاضر وللأجيال القادمة. وعليه، برزت العديد من المؤسسات

المنارة للاستشارات

التي تهتم بهذا المجال، منها: لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. كما وصفتها اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التنمية المستدامة بأنها عملية التغيير التي يتم فيها استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتطوير التقنية وتغير المؤسسات بصورة فيها انسجام يؤدي إلى حفز كل من القدرات الحالية والمستقبلية لتلبية حاجات الإنسان وطموحاته. وحيث أن جوهر التنمية في النهاية هو الإنسان، فقد تم دمج مفهوم التنمية البشرية بالتنمية المستدامة ليصبح مصطلح "التنمية البشرية المستدامة" هو مفهوم السائد الآن. ويقصد بأنها تلك "التنمية التي تُلبي احتياجات الأجيال الحالية من دون إعاقة مَقدِرة الأجيال المستقبلية في مقابلة احتياجاتها". وبناء عليه، التنمية المستدامة ليست مجرد النمو في مجمل الناتج القومي، أو زيادة دخول الأفراد أو التصنيع فحسب، ذلك أن لحريات الأفراد محددات أساسية أخرى تتمثل بالتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية. أما عن الحريات التي يقصد امارتيا صن فتشمل كلاً من العمليات التي تسمح بحرية الأعمال والقرارات والفرص الفعلية المتوافرة للناس، مع التسليم بظروفهم الشخصية والاجتماعية مع الربط بين السوق والحرية والتنمية الاقتصادية. يوصي تقرير مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة (2005)، بأن تتضمن استراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، إستراتيجية من شأنها تعزيز القطاع الخاص المحلي وتوليد الدخل للفقراء، وإشراك القطاع الخاص في عملية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أهم، صارا يشكلان شيئا فشيئا عنصر أساسياً من جدول الأعمال الإنمائي.

ثانياً: القطاع الخاص ودوره المتنامي في النشاط الاقتصادي

من الأهمية بدايةً أن نحاول وضع تعريفٍ واضحٍ وشاملٍ لمفهوم القطاع الخاص حيث يُعرف القطاع الخاص، بأنه القطاع الذي يشمل الأنشطة الاقتصادية كلها التي تأخذ مكانها في حيّز جغرافي معين باستثناء الأنشطة الحكومية، أو ذلك الجزء من الاقتصاد الذي لا تمتلكه الحكومة، أو مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها الأفراد والشركات الخاصة لأغراض الربح.

1- مفهوم القطاع الخاص

فإذا كان القطاع العام هو كل ما تعود ملكيته للدولة وتديره بمعرفتها ووسائلها وبالتالي تكون ملكيته لكافة المواطنين مجتمعين، فإن القطاع الخاص هو كل ما يملكه المواطنون

المنارة للاستشارات

متفرقين ويديرونه بمعرفتهم ووسائلهم وتحت مظلة سلطة الدولة ورقابتها. فكل من يعمل في جميع القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية وجميع المهن الفكرية والعلمية كلها تنتمي للقطاع الخاص، الذي لا يتقاضى أفراده دخلاً أو إيراداً من خزينة الدولة، بل يعملون بوسائلهم وطرقهم لكسب معيشتهم وتحسين دخلهم وتطويره بعيداً عن المال العام. والقطاع الخاص هو كل الشرفاء من أصحاب الأعمال والمهن الحرة. أي قطاع الأعمال الخاص الذي بإشراف الدولة وضمن قوانينها يتولى إدارة الإنتاج في قطاعات السلع والخدمات كلها التي يحتاجها المواطن. وحيث يعتبر ركيزة الاقتصاد الحر الذي يستند إلى آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة. ويفترض وجود الاقتصاد الحر وعدم تدخل أي فئة، دولة أو غيرها في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة، وتفترض سوق المنافسة التامة بحيث أن السلوك الاقتصادي يقوم على تحقيق الربح في المشروع وأن قواعد الربح تتغلب على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها عادة القطاع العام(ضياء مجيد الموسوي، 2005، ص، 18).

ومن التعريفات الأخرى للقطاع الخاص: هو مجموعة المهن، والأعمال التي يعمل فيها فردٌ، أو مجموعةٌ من الأفراد وترتبط بالخبرات، والمهارات المكتسبة سواءً بالاعتماد على التدريب المهني، أو التعليم الأكاديمي، ويساهمُ القطاع الخاص بتوفيرِ الدخل للأفراد من خلال وجود مجموعةٍ مِن فرص العمل (ذكاء المخلص الخالدي، 2013، ص 271). هذا من ناحية الملكية والإدارة، أما من ناحية الأهداف فإنَّ كلَّ عملٍ اقتصادي سواء كان عاماً أو خاصاً يهدف بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تعزيز عملية التنمية فهو قطاع اقتصادي وطني منتج ينبغي تشجيعه ودعمه. وإن زيادة دور القطاع الخاص ليست مطلوبة لذاتها، وإنما لما تحققه المنافسة والكفاءة من ترشيد في استخدام الموارد الاقتصادية، كما أن قيام القطاع الخاص بدوره لا يعني فقط السماح له بفرص جديدة ومزايا خاصة وإنما يعني أن يتحمل مسؤوليته كاملة.

2_ الدور المتنامي للقطاع الخاص

الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة يختلف باختلاف الموقع الذي يشغله في صنع الناتج المحلي، إذ الفارق ملحوظ بين الاقتصادات التي يغلب فيها

المنارة للاستشارات

القطاع الخاص على تكوين الناتج المحلي، وتلك التي يشغل فيها القطاع العام موقعاً محورياً. إلا أن الملاحظ أن المكانة التي تشغلها الاقتصادات الحرّة التي يغلب عليها القطاع الخاص، اكتسبت وزناً نسبيا على وجه محسوس خلال السنوات الأخيرة التي انحصر فيها القطاع العام على وجه ملحوظ. وإتاحة الفرص لدور أكبر للقطاع الخاص لا يعني إطلاقاً إزاحةً لدور الدولة، ولكنه تطويرٌ لأسلوب تدخل الدولة بحيث يغلب التدخل عبر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على التدخل بالأوامر والتنفيذ المباشر. ولقد أثبتت الوقائع والتجارب أنه لا وجود اقتصاد السوق إلا في حاضنة دولة قوية، ومعيار قوتها ليس بكثرة أو حجم تدخلها وإنما بفاعليتها. ولا يعني بأي حالٍ من الأحوال الفوضى، فالسوق يتطلب وضع الشروط والأوضاع التي ينبغي على المتعاملين احترامها. وأن الدور المتنامي للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي قائم على الافتراضات التالية:

_ يتميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الخدمات التي يوفرها.

_ يتفوق القطاع الخاص بإتباع أساليب حديثة واستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي ورفع نوعية القوى العاملة البشرية مما يؤدي إلى الزيادة الإنتاجية.

_ الاستثمار في القطاع الخاص يساعد على نمو الاقتصادي والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل وفرص توليد الدخل.

_ القطاع الخاص يجمع الادخار المحلي والأجنبي ويوجهه إلى المشاريع أكثر ربحية، الأمر الذي يساهم إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد.

_ ويؤدي تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص إلى إزالة الأعباء المالية التي كانت تتحملها موازنة الدولة نتيجة الخسائر التي لحقت بالشركات العامة.

كما تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وأن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة، ومع توجه السياسات الاقتصادية في العقدين الآخرين من القرن الماضي نحو اقتصاد السوق فإن الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص وتنفيذ برامج الخوصصة أدى إلى زيادة في نسبة استثمارات

المنارة للاستشارات

القطاع الخاص إلى مجمل الاستثمارات من ناحية وإلى زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وأكدت الدراسات أن التأثير الإيجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو يفوق تأثير استثمارات القطاع العام ن والتي تؤكد ارتباط درجة استثمارات القطاع الخاص بإدامة التنمية والنمو الاقتصادي في الدول التي تهيئ البيئة المناسبة للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية.

وفي هذا الاتجاه، يرى باحث سياسي خليجي أن بروز العولمة الاقتصادية دفع عدد من الأقطار العربية وخاصة الدول الخليجية نحو المزيد من تبني النيوليبرالية، وتخلت عن أدوارها التقليدية في إطار دولة الرفاه الاجتماعي "بدعوى العمل بآليات السوق الحرة، واهتمت بخلق البيئة المناسبة لوجود وهيمنة الشركات الكبرى العابرة للقارات وفتحت أسواقها بلا قيود...وأصبحت الدولة في طريقها لأن تصبح أداة للعولمة وأجهزتها من شركات كبرى..."وهو ما جعلها تقوم بتغيرات وتطبيق الخوصصة وفرض الرسوم على الخدمات ونحو ذالك.

فالسمة البارزة في الرؤى والبرامج هي النزعة الاقتصادية، حيث تكثّفت حول جملة أفكار ليبرالية جديدة كالسوق المفتوحة، والتنافسية، والخوصصة الواسعة، مع التشديد على التقليل من الإنفاق العام على الرعاية الاجتماعية. وتضمنت البرامج ما يفيد تبني إستراتيجية تقضي بالتوسع الشديد في خوصصة الخدمات والقطاعات الحكومية، وقد تم بالفعل الكثير من تلك الخدمات والقطاعات ويجري الترتيب لمزيد منها في الوقت الحالي وفي الأشهر والسنوات القريبة. فهذا التوسع في الخوصصة مقلق نابع من مبالغة الحكومات لبعض الدول العربية في الخوصصة وعدم احتساب الآثار المجتمعية المحتملة، وبالذات على الطبقات الوسطى والفقيرة (عبد الله البريدي، 2018، ص18_96). وأيضاً، انطلقت الخوصصة في الدوحة من جديد عام 20016، ليشمل قطاعات متعددة ومنها مؤسسات الطاقة. وقد تستهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، وتخفيف العبء الاقتصادي على الحكومة، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية القطرية، مع تشديد على أن المواطن هو المستفيد الأول نظراً إلى تحسن الكفاءة والخدمات. أما في رياض، أُعلن عن بدء بخطوات عملية لخوصصة جزء من شركة أرامكو العملاقة. وفي أوت 2016 طرح برنامج واسع للخوصصة بأهداف متشابهة للنموذج القطري، حيث عدد من مؤسسات حكومية تستعد لإطلاق بعض خدماتها للخوصصة، شاملاً وزارة

المنارة للاستشارات

العدل (كإشراك القطاع الخاص في أعمال التوثيق والأعمال المساندة لقضاء التنفيذ ومراكز التنفيذ أحكام الحضانة)،ووزارة الصحة (خوصصة إحدى المدن طبية وبعض المستشفيات خوصصة الغسيل الكلوي والرعاية المنزلية)، ووزارة الشؤون البلدية والقروية (كخوصصة النظافة وتدوير النفايات وإصدار التصاريح)، ووزارات الثقافة والإعلام، والزراعة والبيئة، والاتصالات وتقنية المعلومات، والتعليم، والعمل والتنمية الاجتماعية، والإسكان، والطاقة، والنقل، والهيئة العامة للسياحة، وهيئة الطيران المدني. كما أعلنت الحكومة الكويتية في يوليو 2016، لإصلاح أوضاع الاقتصاد وذلك تجاوباً مع خطوات مماثلة اتخذتها دول خليجية أخرى، إلى جانب خفض الدعم عن بعض السلع.

وهنالك تحذيرات جلية في أبحاث مرموقة من مغبة تراكم الثروات الخاصة وما يترتب عليه من انعكاسات اقتصادية واجتماعية خطيرة، حيث تشدد هذه الأبحاث على الخطورة البالغة المترتبة على نمو الثروات الخاصة على نحو يفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي. وفي خضم تلك التراكمية الرأسمالية الخاصة يشير الباحث الفرنسي توماس بيكيتي إلى أن أصحاب المشاريع يميلون مع الوقت أن يكونوا أصحاب ريوع مع الرغبة في تعزيز عوائدهم والسيطرة الكاملة على من يمتلكون قوة العمل وفي هذا إخلال بالعدالة الاجتماعية وقيم الجدارة (توماس بيكيتي، 2016، ص 633).

3_ مجالات عمل القطاع الخاص: تُقسم مجالات العمل في القطاع الخاص إلى القسمين التاليين:

أ _ العمل الفردي هو مجموعة الأعمال التي يقوم بها الأفراد بشكل فردي، ودون الاستعانة بأشخاصٍ غيرهم، ويعد هذا المجال من أقدم مجالات العمل الخاصّة؛ إذ سعى الإنسان منذ قديم الزمن إلى البحث عن عملٍ خاصٍ به، ويكون مصدراً لدخلهِ، لذلك عمل الأفراد في العديد من المهنِ الإنتاجيّة، والصناعيّة، والحرفية، والتجارية التي ساهمت في بناء القطاع الاقتصادي، وأيضاً ساهمت في تغيير المجتمع بشكلٍ ملحوظ فعُرفت العديد من العائلات بأسماء المهن التي عملوا فيها، مثل: النجار، والحداد، والخياط، والحلاق وغيرها.

ب_ العمل الجماعي هو من أكثر مجالات العمل الخاص انتشاراً؛ إذ يعتمد على وجود أكثرِ مِن فردٍ مسئولين عن المُنشأة، ورأس المال الخاص بها، كما أنه يحتوي على أكثر من

المنارة للاستشارات

موظفٍ للقيام بالأعمال، والتي تتوزع على أقسامٍ، ووحداتٍ متخصّصة. ويعد هذا المجال من المجالات التي تواكب التطورات الإنتاجيّة، والصناعيّة، والتجاريّة، والخدمية. ومع تطور الأفكار والمشروعات الاقتصاديّة أدى ذلك إلى الاعتماد على تعزيزِ دورِ الشركات الخاصّة والتي أصبحت من أهم عناصر القطاع الخاص، فساهمت في تقديم العديد مِن المُنتجات، والخدمات، والصناعات المفيدة للأفراد، ومن الأمثلة على شركات القطاع الخاص: البنوك، وشركات الاتصالات، والمؤسسات المتخصصة بالتأمين، وشركات صناعة الهواتف الخلوية وغيرها. أما المؤسسات والشركات التي تديرها الحكومة، والتي لا يكون هدفها الوحيد الربح، وإنما قد تكون لها أهداف اجتماعية واقتصادية غير الربح فيعبر عنها بالقطاع العام. ويشمل الأخير أيضاً الأنشطة الإنتاجية والتوزيعية والاستثمارية كلها التي تقوم بها الحكومة نفسها، أو لمواطنها على مستوى وطني ومحلي وإقليمي. أما مؤسسات ومنظمات القطاع الخاص الخيرية التي لا تعمل لأغراض الربح، فيطلق عليها أسم القطاع التطوّعي، وبذلك يُقسم القطاع الخاص اقتصاديا إلى ثلاث فئات:

_ القطاع العائلي ويغطي الاستهلاك والادخار.

_ قطاع الأعمال ويغطي الإنتاج والاستثمار.

_ قطاع المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وإنما تعمل لأغراض إنسانية واجتماعية وثقافية. إضافة إلى أسم القطاع التطوّعي، هناك تسميات أخرى لأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات التي لا تعمل لأغراض الربح، وليست حكومية مثل القطاع المجتمعي، أو القطاع الثالث أو القطاع المدني تأكيداً لعلاقته بالمجتمع المدني. فما هو القطاع الثالث؟

يُعدّ القطاع الثالث مكمّلا لمهام ومسؤوليات القطاع العام الحكومي، ومتكاملاً مع القطاع الخاص الربحي في جميع عمليات التنمية والتنمية المستدامة خاصة في المجتمعات والدول المتقدمة. كما أن تسمية القطاع الثالث وفلسفته نشأت متأخرةً تاريخياً بعد القطاعين الأول والثاني، وقد بدأ يتشكَّل هذا القطاع بقوة إدارية واعتبارية في الغرب مع بداية الثمانينات من القرن الماضي. ويُعتبر من أبرز عوامل نجاح الإدارة الحديثة للدول واستقرارها الأمني والسياسي، بحكم ما يوفِّره من الشراكة والمسؤولية مع الحكومة، وباعتبار ما يقدمه من خدمات إنسانية وعدالة اجتماعية. وتعدُّ الإدارة الحديثة للدولة في دول الشمال بتطبيقاتها لمفاهيم

المنارة للاستشارات

وفلسفة القطاع الثالث من أبرز عوامل نجاحها الباهر، حيث أنه يحقق لتلك الدول الريادة والسيادة من خلال مؤسساتها ومنظماتها الداخلية والخارجية. لعل أهم الإصلاحات التي يجب على البلدان العربية الشروع فيها، تتمثل بإصلاح القطاع الخاص من وجهة نظر الاقتصاد السياسي، إذ تطغى سيطرة الأقلية من التجار وأصحاب العمل على القطاع الخاص في شتى هذه الدول. فيتضح ذلك جلياً في وجود ما يُسمى "وكالات إنتاج واستيراد بعض السلع والخدمات، التي عادة ما تُسيطر عليها فئة من العائلات التجارية مثلاً أو المقربين من دائرة السلطة. وتشير دراسة بسيطة لبعض الشركات المُدرجة في أسواق الأسهم مثلاً في دول الخليج العربية، من حيث رؤوس الأموال والتمثيل في مجلس الإدارة، إلى دور المهم الذي تؤديه العائلات التجارية مثلاً في الكويت، حيث تسيطر تلك العائلات على نسبة عالية من رؤوس الأموال والتمثيل الإداري، والحال ذاته مع أفراد العائلة الحاكمة في قطر، الذين يمتلكون نسبة كبيرة من الأسهم في شركات المدرجة في السـوق(عمر الشهابي وآخرون،2015 ، ص288). وقد برزت هذه التداعيات في ظل سياسات قللت من حماية العمال ومشاركتهم في اتخاذ القرار، والاتجاه نحو الرأسمالية. والقطاع الخاص معني بأن يلعب دوراً محورياً في الاستثمار والتشغيل من خلال تأسيس مكاتب التوظيف والبحث عن العمل وإشراكه ببرامج ومشاريع التنمية، وتنويع قاعدة الاستثمار لتطاول القطاعات التنموية المختلفة كالتعليم والبحث العلمي والتطوير الثقافي والصناعي والزراعي، ودعم مراكز البحوث لتكون مصدر ابتكار وتطوير عمل مؤسسات القطاع الخاص. كما يجب تغيير ذهنيته وجعله معنيا باستثمار رأس المال بالمخاطرة لا باقتناص الفرص السريعة، لكي يكون حضوره الاجتماعي إلى جانب حضوره الاقتصادي كشريك استراتيجي للدولة في بناء مجتمع متقدم ينتمي إليه الجميع.

4_ الخوصصة الرشيدة في الدول العربية

الفشل الذي حصل في الدول العربية في موضوع مساهمة القطاع الخاص، هو غياب الشروط الأساسية لإدارة السوق، أو حوكمة السوق، يعني غياب الشروط العادلة سواء في موضوع شبكة القوانين والنظم أو تنفيذ هذه القوانين وفقاً لقواعد المساءلة والرقابة وما إلى ذلك. وإن مشكلة البلدان العربية أننا نملك قطاعاً عاماً يشكو الضعف نتيجة واقع ثقافي وحضاري،

المنارة للاستشارات

وقطاع الخاص ينظر فقط إلى الربح وينحرف بشكل يؤدي إلى استغلال الفاحش (عبد الله البريدي 2018، ص 156). فالخوصصة الرشيدة من أهم السمات الجوهرية في الخيار الاقتصادي الذي يلاءم الأقطار العربية وتستوجب هذه الخوصصة ضبطاً محكماً، التي من شأنها خفض سقوف الاحتجاجات الاجتماعية بسبب التوسع غير الرشيد وغير العادل في بعض الدول التي شهدت خوصصة مرتفعة كالثورة المناهضة للخوصصة في البيرو، والحرب ضد خوصصة قطاع المياه في بوليفيا، والمعارضة الجماهيرية الكثيفة في فنزويلا وفي الأرجنتين وفي دول كثيرة أخرى(شيماء الخطب، 2015 ، ص 11).

ونظرا إلى محورية الخوصصة في نموذج النيوليبرالية وكونها ركيزة محورية في الرؤى الاقتصادية الخليجية، ومن خطايا النيوليبرالية في أبعادها المجتمعية، وإن كل ما يتعلق بتطبيق الخوصصة في الدول العربية لا يكون معزولا عن الإصلاح السياسي والتشريعي، فهي مصدر رئيس لتكوين الثروات وإعادة توزيعها، بحيث يجعلها ركناً في تحقيق العدالة الاجتماعية والتقليل من حدة التفاوت والطبقية.وللتشديد على بعض من هذه الجوانب، يشير باحث سياسي خليجي إلى ظاهرة خطيرة نجمت عن التوسع في تطبيق الخوصصة، في العقود الماضية، بأن القطاع الخاص عمد إلى استخدام عمالة أجنبية رخيصة منخفضة المهارات والأجور لتعظيم أرباحه، وقد تسبب ذلك في بروز سلبيات كثيرة، ومنها ارتفاع البطالة لدى المواطنين الخليجيين، ، بكل ما يحمله ذلك من تكاليف اجتماعية واقتصادية وسياسية. فتتأكد ضرورة إدراج الخوصصة في الأجندة الإصلاحية العربية، مع التشديد على خطورة التعاطي مع الخوصصة بوصفها مسألة اقتصادية فنية. ولهذا الأمر لا يسوغ أن تترك في أيدي "الاقتصاديين" الذين يركزون على الأبعاد الفنية بعيداً من الأطر المجتمعية التي تشكل عوامل النجاح الحاكمة لبرنامج الخوصصة. ومن هذا المنظور نذكّر بالمسارات التي لا تصلح فيها الخوصصة مع إيضاح الأسباب الرئيسة (طاهر كنعان" و2012، ص6_7).

أ_ حالة السلع والخدمات العامة، التي يتوجب إنتاجها كماً ونوعاً لتلبية حاجات المواطنين من دون تمييز بينهم, وتشمل الدفاع والأمن والخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة. المبرر الأكبر للسماح للقطاع الخاص بإنتاج السلع والخدمات العامة هو تحقيق الكفاءة، إلا أنه مع الوقت يكتشف القطاع الخاص أنه يعمل في بيئة احتكارية لا تدعوه إلى التطوير

المنارة للاستشارات

المستمر، فتقل الجودة تدريجياً، أو يؤدي به ذلك إلى رفع أثمان هذه السلع والخدمات، مع حاجة الحكومات إلى تأسيس هيئات ضابطة ومراقبة الإنتاج والتوزيع والتسعير، كهيئات الاتصال والطاقة (هنالك استثناءات في خوصصة السلع والخدمات العامة كالتعليم الوطني وفق شروط عالية على أن تكون موكولة للقطاع الوطني غير ربحي) (طاهر حمدي كنعان،2013، ص71).

ب _ حالة السلع في أسواق غير تنافسية أو منقوصة بحيث يجعل القطاع الخاص يجني عوائد غير مبررة كالثروات المعدنية.

ج _ حالة حوكمة السوق والآليات التوجيهية نحو نشاطات معيِّنة لتحقيق أهداف اقتصادية كلية، تتطلب حجوماً كبيرة جداً لتصبح ذات جدوى اقتصادية.

هذا ويبين "مايكل بورتر" أهمية دور الحكومة والقطاع الخاص في تعزيز التنافسية الدولية في ظل العولمة والتجارة الحرة وفق سياسات منظمة التجارة العالمية وهذا ما حدا بالعديد، حديثاً إلى العمل على تطوير قدرتها التنافسية والانتقال تدريجيا، من مجرد الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى التحول نحو الاقتصاد المعتمد على الاستثمار كخطوة إلى التحول نحو الاقتصاد المعتمد على الابتكار، ويولي هذا التحول الأهمية الكبرى في هذا التطور للقطاع الخاص بشكل أساسي، ويقلص ويغير من دور الحكومات فكما يذكر"مايكل بورتر" بأن تطوير تنافسية الدول ينقسم إلى مراحل رئيسية وبأن للحكومة أدوار إيجابية مختلفة يجب أن تلعبها في كل مرحلة من هذه المراحل وكلما تقدمت الدولة في هذه المراحل يقل الدور المباشر للحكومة، تدريجياً ويتعاظم بالمقابل دور القطاع الخاص في قيادة النشاط الاقتصادي والتنمية بشكل عام.

_ ففي المرحلة الأولى: دور الحكومة في الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية بتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي على المستوى الكلي، وتفعيل سياسة السوق وذلك للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

_ أما في المرحلة الثانية: فيتمثل دور الحكومة في خلق البيئة التحتية المناسبة وأن تركز أولوياتها على البنية التحتية ونوعيتها، الموانئ، الاتصالات، الطرق، ووضع التشريعات اللازمة للانخراط في الاقتصاد العلمي.

المنارة للاستشارات

أما في المرحلة الثالثة: دور الحكومة يتمثل في التحول من اقتصاد مبني على الاستثمار إلى اقتصاد مبني على الابتكار فيتطلب دورا حكوميا مباشرا في تقوية مستوى عالي من الابتكار، من خلال الاستثمارات الحكومية والخاصة في مجالات البحث والتطوير، والتعليم العالي، تحسين أسواق رأس المال وتحسين التشريعات والأنظمة الداعمة لإنشاء المشاريع المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة. في هذا السياق، يتطلب تنمية القطاع الخاص توافر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار.

ومن أهم العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص في الدول العربية نذكر _ معدل نمو الناتج _ القروض المصرفية _ سعر الفائدة_ سعر الصرف _ الضرائب _ الإنفاق الحكومي أو الاستثمار ومزاحمة للقطاع الخاص. ويشدد باحث اقتصادي عربي على حتمية رفع الكفاءة الحكومية وتعضيد الحوافز بشقيها المادي والمعنوي من أجل الارتقاء بالأداء والجودة في مجال السلع والخدمات العامة،لا الاستسلام التام للقطاع الخاص كما هو ملاحظ في كثير من المجالات في أقطارنا العربية. ويمكن في حالات مبررة بيع حصص محددة في المؤسسات العمومية العامة المشتغلة في مجال السلع والخدمات العامة للقطاع الخاص للتمويل وتحسين الأداء والإدارة، من خلال التعاقد عليها مع مؤسسات القطاع الخاص، من دون أن تتنازل الدولة عن ملكيتها. أو للإنشاء والتشغيل وإعادة السيطرة(BOT). وأنه لتحقيق الشراكات الجيدة مع القطاع الخاص لا بد وأن يتم ذلك مرحلياً، ومن خلال دراسة واعية للأهداف المطلوب تحقيقها من خلال هذه الشراكة. ويلفت النظر إلى مسألة مهمة، وهي عدم التلازم بالضرورة بين الربحية والكفاءة، إذ لا تعني الربحية العالية للقطاع الخاص أنه يتسم بكفاءة عالية، ولا الربحية المنخفضة للقطاع العام على أنه متورط بكفاءة منخفضة، على أن القطاع العام يمكنه تحقيق أرباح جيدة. ويمكننا استدعاء منظومة من المفاهيم الخاصة بالمسار التطويري للإدارة الحكومية، بما يعزز روح العمل في القطاع الحكومي ويقود الإنتاجية إلى أعلى مستويات الجودة. ويستلزم ذلك مراعاة التكلفة والعائد بصورة مناسبة، والتقليل من المركزية الإدارية والتركيز على المستهلك أو المستخدم النهائي والسعي لإرضائه (عبد الله البريدي 2018، ص 168).

المنارة للاستشارات

ثالثاً: تنويع الاقتصاد والحد من تداعيات الأزمة النفطية في الأقطار العربية

لا يوجد في الأدبيات الاقتصادية، تعريف متفق عليه لمفهوم "التنويع الاقتصادي" والمعنى الجوهري المستقر في تلك الأدبيات، حول عدم الاعتماد على مصدر وحيد أو مصادر قليلة للدخل القومي أو الوطني، وبناء قاعدة إنتاجية وخدمية متنوعة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في أكثر القطاعات ما أمكن.

1_ مفهوم تنويع الاقتصاد

ينقسم التنويع الاقتصادي إلى نوعين:

_ الأول، تنويع أفقي، ويتحقق من خلال توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في القطاع نفسه (مثل إنتاج بتروكميائيات جديدة داخل القطاع).

_ الثاني، تنويع عمودي، ويتطلب إدخال مراحل إنتاجية جديدة للمدخلات المحلية أو المستوردة (مثل تحويل النفط إلى منتجات بترو كيميائية، وتحويل الأخيرة إلى سجاد وعوازل وأسمدة ومنتجات معدنية). (ممدوح الخطيب، 2015، ص 60).

ويتبنى البنك الدولي مقياساً لتنويع الأصول (الموجودات) في الدولة. بما يتضمن ثلاثة أنواع منها:(1) الأصول الطبيعية (الموارد طبيعية كالنفط، و(2)الأصول المنتجة (الاستثمارات المادية ورأس المال البشري والاجتماعي)، و(3)غير الملموسة (المؤسسات الوطنية وحكم القانون) (World Bank, The Change Wealth of Nation 2011). وخلص التقرير إلى أن أفضل الدولة في مؤشري الأداء الاقتصادي وتنويع الأصول الوطنية هي: النرويج وأستراليا وكندا أمريكا، حيث أفلحت في ترتيب المعدلات التنموية، حيث سارعت في الإصلاح التشريعي والمؤسسي والإداري وخلق بيئة عمل منظمة وتنافسية، ومن ثم الاستثمار في مواردها البشرية، بما يجعلها قادرة على تجويد استغلالها لمواردها الطبيعية. فإن التنويع الاقتصادي في أقطارنا العربية، أضحى مقوّماً وجودياً بعد الهزات القوية التي يتعرض لها مصدر الثروة الأساسي للأقطار المنتجة المتمثل بالوقود الأحفوري (النفط). وإن رؤى الإصلاح الاقتصادي وبرامج تنويعه يجب أن تؤدي إلى تحسين نوعية النمو بحيث يكون نموا عمومي النفع عن طريق التصميم والتخطيط الجيد للسياسات الإنمائية، بما يؤمّن وصول ثمار النمو للقاعدة العريضة من السكان(إبراهيم العيسوي،2013، ص 215). وأن تحضّر الأمم

المنارة للاستشارات

"لا يقاس بعدد أثريائه، بل يقاس بحجم ونوعية طبقته الوسطى الحاضنة لبذور التقدم والنمو، فكلما كانت الطبقة الوسطى هي الأكبر... كان الأمل كبيرا والمستقبل واعداً بتنمية متوازية واقتصاد نام ووضع سياسي واقتصادي واجتماعي مستقر"(عبد العزيز الدخيل، 2012، ص 826). ويؤكد واقع التطورات التاريخية أن سوق النفط اعتاد التأرجح ما بين فترات الرواج والركود، وقد حذرت أكثر من جهة من مغبة النهاية الحتمية لدورة رواجه الأخيرة على المستويين الإقليمي والعالمي. ومع توسع السياسات المالية خلال حقبة الرواج الأخيرة، قد كررت كل خطايا الماضي. وقد لا يشهد المستقبل المنظور حقبة رواج جديدة لسوق النفط، فبعد نحو قرن من تصدر النفط قائمة مصادر الطاقة، توحي مجموعة من المؤشرات مثل تقدم تقنيات إنتاج النفط غير التقليدي، والقلق على البيئة، وانتقال سلطة التحكم في الأسعار إلى الدول المستهلكة، إلى اتجاه دول العربية التعاون نحو اعتماد سياسات اقتصادية ومالية استباقية هدفها الأكبر حفظ الاستقرار، لا النمو الاقتصادي.

2_ دور الطاقة البديلة في تنويع الاقتصادي

تتزايد المخاوف والضغوط السياسية والبيئية على الوقود الأحفوري لما يسببه من زيادة انبعاث غازات الدفيئة وهي مصدر رئيس للتلوث وتفاقم مشكلة الاجترار الكوني، فبدائل النفط هي ليست مقتصرة على الوقود الأحفوري، ومنها الوقود النووي الذي يَعِد بإنتاج الكهرباء بأسعار رخيصة لا تبرر مجرد احتساب تكاليفها. والمؤيدين للطاقة النووية، تُبذل جهود متزايدة للتقليل من أبرز عيوب هذه الطاقة المتمثل، بأخطارها المحتملة، إذ تسعى اتحادات شركات عملاقة لجعلها طاقة آمنة عبر إنتاج أجيال من المفاعلات الذكية الآمنة، باستخدام تقنيات متطورة، وتتميز الطاقة النووية بأنها لا تصدر انبعاث ثاني أكسيد الكربون، ولكنها مدمرة في حال وقوع انفجاريات. أو في حوادث التخلص غير السليم من النفايات النووية. فثمة أنواع أخرى من الطاقة مشبعة بالتفاؤل والمسارات الأكثر إيجابية في السنوات القريبة القادمة، وعلى رأسها الطاقة الهيدروجينية النظيفة.

حيث يغلب على الهيدروجين استخدامه مادة أولية لإنتاج الأسمدة وهدرجة الزيوت وتبريد المولدات ونحو ذلك، مع أنه أنتج بكميات كبيرة. هناك توقع بأن الطاقة الهيدروجينية والغاز الطبيعي سيتفوقان على النفط والفحم بحلول عام 2050، وستشكل هذه الطاقة ما يقارب 75

المنارة للاستشارات

بالمائة من إجمالي سوق الطاقة في أواخر القرن الحادي والعشرين. ويتنبأ بأن نصف السيارات التي تباع في عام 2050 ستستخدم فيها خلايا الطاقة، وهو ما يسبب انخفاض حاداً في سعر الوقود الأحفوري. وقد وُجّه هذا التحذير إلى منظمة أوبك. وسيكون لهذا تأثير في الاقتصادات التي لا تجدد مغذياتها ولا تدعم مصادرها بالابتكار والريادة. وسيكون لمسار الاكتشافات والتطويرات في مجال هذه الطاقة قفزة كبيرة إن زادت حجم الميزانيات الموجهة للأبحاث والدراسات بشكل جوهري. وفي هذا السياق تنمو السياسات والتشريعات المناهضة لاستخدام النفط في وسائل النقل على سبيل المثال، ومن المتوقع في هذا المسار تزايد الضرائب المفروضة على اقتناء السيارات المستخدمة للبنزين والد يزل، مما يقنع الناس أكثر بالسيارات الخضراء (الأقل تلوثاً للبيئة)، ومنها السيارات الكهربائية. وتعمل شركات عملاقة على تطوير هذه السيارات وزيادة فاعليتها وخفض تكاليفها، وعلى رأسها شركة تسيلا الأمريكية. وفي مجال الطاقات المتجددة، تتعدد مصادر الطاقة البديلة وتتنافس فيما بينها، ويعتمد تطورها على حجم الإنفاق وتراكمية الجهود البحثية والابتكارات والتحالفات في مابين الشركات الكبيرة. ومن مصادرها الطاقة الشمسية، طاقة الرياح والطاقة الحرارية (من باطن الأرض ومن المحيطات)، الطاقة الكهرومائية، الخلاية الفول تائية الضوئية والكتل الحيوية. أما في ما يخص الدول العربية، بعد سنوات طويلة من الغفلة، تنبه إلى أن ثمة تهديدات متزايدة لمصدر دخلهم الرئيس فقاموا بخطوات متعددة في مسار تعزيز العمل على تطوير الطاقة البديلة، وأضحت ضمن الأجندة التنموية، وعلى رأسها الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية، ويمكن التنويه ببعض الجهد الجديد في هذا المسار على سبيل المثال، الإمارات تمتلك 68 بالمائة من القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة في الخليج العربي، ونحو 10 بالمائة من القدرة العالمية، وتعتزم إنتاج نحو 24 بالمائة من إجمالي إنتاجها من الطاقة من مصادر النفطية بحلول 2021. حيث تحقق ذلك الإنجاز في السنوات الأخيرة عبر وضع سياسات مشجعة على تطوير الطاقة البديلة واستخدامها وإيجاد مشاريع علمية. كما تحتاج الطاقة البديلة إلى استثمارات مالية ضخمة، من هنا تجد الدول العربية صعوبات بالغة في تأمين هذه الاستثمارات في مراحل التقشف الحالية التي قد تمتد إلى مراحل طويلة، ولذلك تتبين حكمة القرار التنموي حين يقضي بتوجيه الأموال الكافية أوقات الطفرة والوفرة للمشروعات

المنارة للاستشارات

الإستراتيجية من حيث البنية التحتية والذخائر الطاقية والمسارات الإنتاجية والتصنيعية التي تسهم في تنويع الاقتصادات العربية حقيقةً.

الاستنتاجات

بعد المعالجة التحليلية والدراسة المتأنّية لموضوع دور القطاع الخاص في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، توصّلت الباحثة إلى نتائج من المفترض التوقُّف عندها للاستفادة منها، وهي:

_ التنمية فعل حرٌّ حيث يعترّف امارتيا صن بأنها توسيع في الحريات الحقيقية التي تشبع حاجات الناس، ويشترط لتوسيع هذه الخيارات وجود محدّدات مثل التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في شكل مرافق التعليم والرعاية الصحّية، أيضا، ضرورة حضور الحقوق السياسية والمدنية في شكل حرية الإنسان في المناقشة وإبداء الرأي. ويرى أن التصنيع، وما ينجم عنه من تقدم تقني أو تحديث اجتماعي، بإمكانهما أن يسهما في توسيع نطاق الحرية البشرية بشكل واسع ومنتظم. وأن تحقيق لوازم الحرية رهن بتوافر مؤثّرات أخرى، إذ يستلزم هذا النوع من التنمية القضاء على كل ما يؤدي إلى غياب الحريات، مثل: الفقر، والظلم وانعدام الفرص الاجتماعية، وأيضا الحرمان الاجتماعي المنظّم، وإهمال المرافق والتسهيلات العامة.

_ التنمية فعل مستديم، حيث يقوم هذا الفعل على عملية تغيير متوازن، تدفع الاستثمارات واستغلال الموارد والتطوّر التكنولوجي إلى العمل المنسجم، الذي في إمكانه أن يفضي إلى إشباع الحاجات الإنسانية واحترام البيئة. لذلك يكون من أولويات التنمية المستديمة نشر القيم،التي تشجّع أشكالاً استهلاكية، وتتحرك في حدود الإمكانيات البيئية، التي يسعى الكل إلى تحقيقها بشكل معقول ومقبول. أيضاً، تقوم التنمية المستديمة على إعادة النظر في مفهوم النمو، وتدعو إلى تغيير مضمونهن بحيث يكون النمو أقل كثافة في استخدام الموارد والطاقة. كما يقوم هذا الفعل الإنمائي على التوازن بين مطالب الحاضر، وحاجات الأجيال المقبلة، ما يفترض توزيع التكاليف والمنافع بشكل عادل، يحقّق حياة أفضل للجميع،دون الإضرار بالبيئة، من هنا يتطلب هذا الفعل الإنمائي الحاجة إلى فتح حوار بين الإنسان والبيئة. والتنمية التي أنجزت في الدول العربية لم تكن مُستدامة.

المنارة للاستشارات

_ تراوحت الأفكار لحل الإشكالية بين سير في طريق التنمية المستقلة المعتمدة على النفس، والاعتماد على موارد البلاد كلها، وتنمية دور القطاع الخاص في خطة التنمية، وانتهاج سياسات مالية وضريبية عادلة، ومشاركة المجتمع المدني في التنمية، ودعم البنية القانونية والتنظيمية المواكبة لعملية التنمية، وترشيد سياسات الإعفاء الضريبي وتنشيط آليات المساءلة والمحاسبة وضمان الشفافية. ولم نجد علاقة في المدى الطويل بين الانفتاح الاقتصادي في الدول العربية ومعدل النمو الاقتصادي وهذا لكون التنمية الاقتصادية لا زالت تعتمد على عوائد النفط والذي يتعرض بدوره إلى صدمات خارجية مما يؤثر على معدلات التنمية في البلدان العربية النفطية وشبه النفطية وبالتالي يجب على هذه الدول صياغة إستراتيجية بعيدة عن الاعتماد لقطاع المحروقات.

_ تقوم السياسات العامة الاقتصادية في البلدان العربية على دعم وتنمية القطاع الخاص وتوفير أكبر قدر من الفرص الاستثمارية والحوافز لمشروعاته، إلا أن هذا لا يعني تقلص دور الدولة وأهمية وفعالية القطاع الحكومي في عملية التنمية، الأمر الذي يتأكد معه أهمية الرؤية التي تقول بضرورة تكامل أدوار كل من القطاعين العام والخاص في تنمية الاقتصاد الوطني.

التوصيات

استخلاصا للتحليلات السابقة للموضوع، ترى الباحثة أن هناك عدّة توصيات تقدّمها إلى من يعينه الأمر، وهي على النحو التالي:

1. أن برامج التنمية والتنويع الاقتصادي مطالبة بأن تلتزم نهج الاحتراز الشديد تجاه تصميم كل ما من شأنه المساس بالطبقات الوسطى والفقيرة سواء من جهة الرسوم والضرائب أو غيرها.

2. تقوية القطاع الخاص وتمكينه لبناء اقتصاد قوي وقاعدة صلبة للتنويع الاقتصادي في الأقطار العربية بيد أن التجارب الجيدة تؤكد أهمية التوازن بحيث لا يكون ذلك على حساب القطاع الحكومي وإضعافه أو إقصائه عن القيام بأدوار أساسية في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية. سيبقى الدور الحكومي محورياً في التخطيط لهذه المنظومة وتشغيلها، ولا سيما في المجالات التي لا يحسن دخول القطاع الخاص فيها، أي المجالات التي لا يسوغ خوصصتها, إن التوازن بين القطاعين هو كلمة السر لتحقيق قدر عال من العدالة

المنارة للاستشارات

الاجتماعية، وخفض سقوف التفاوت. وتقوية القطاع الخاص وتمكينه لا يعني عدم فرض ضرائب مناسبة عليه، كلا، إذ يتوجب أن تكون الضرائب الأكبر على المؤسسات والبنوك ورجال الأعمال لا على المواطنين، مع وضع تدابير اللازمة دون إعادة تحميلها على جيوب الأفراد.

4. جعل القطاع الخاص مستدام، من خلال اعتناق الاستثمار الأخضر، بكل أبعاده، في الإنتاج والتسويق والشراء والنقل والبناء والإدارة. وهذا أحد أعمدة الاقتصاد الأخضر، الذي يجب أن نجهز أنفسنا من أجل بنائه واستدامته. قطاع خاص مجتمعي، لا يسوغ أن تكون الربحية العالية الهدف الغائي له، بل الإسهام في تقوية المجتمع وتنميته ورفاهيته، ولا يكون هذا إلا بتبني برامج متعددة في المسؤولية الاجتماعية الحقيقية، ووضع آليات للتشجيع على الممارسات الجيدة بما فيها منح جوائز، ووضع القوائم لأفضل المؤسسات في مجال خدمة المجتمع.

5. قطاع خاص عالمي، هنالك شركات عربية قادرة على التنافسية وغزو الأسواق الخارجية وتحقيق أرباح جيدة هذا يتطلب تزوداً بالفكر الاستراتيجي، مع التمكين القانوني والإجرائي والدعم اللازم من طرف الحكومات. وقطاع خاص ابتكاري، حيث أن الابتكار ضرورة للبقاء في قيد الأعمال ولو بمستويات محدودة، فالتنافسية الشديدة والابتكارية الخلاقة للمؤسسات المنافسة ولو كانت أجنبية وخارجية باتت تؤثر بشكل جوهري في أعمال المؤسسات المحلية.

6. ضرورة السعي نحو الاقتصاد المعرفي، وهذا أمر جيد ومطلوب لتنويع هياكل الاقتصاد العربي، وتلمس أسرار بناء مقومات هذا الاقتصاد على أسس صلبة، من ذلك بناء مدن المعرفة والاستثمار الذكي في مشاريع البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي في قوالب تخلق قيماً مضافة للاقتصاد. تفعيل الجامعات أمر ضروري، ويمكن أن يحدث ذلك عبر آليات كثيرة، ومنها تشجيعها على تأسيس مراكز بحثية وفرق متخصصة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، في قوالب مستوعبة للمدارس الفكرية المتنوعة، وتوفير الحريات البحثية اللازمة.

المنارة للاستشارات

7. ضرورة منح الشباب فرصا كافية للإنماء والتطوير في سياق يَبني الاقتدار التنموي المستدام، وتمكينهم من الانخراط في برامج اقتصادية واستثمارية مباشرة، وفي مجالات متنوعة قادرة على استيعاب باقة المعارف والمهارات والخبرات والاهتمامات الشبابية.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم العيسوي، الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي، (حالة مصر)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية(الكويت)، العدد 1 (2013).

2. أحمد زايد،"الدولة ونمط التنمية في العالم الثالث: تحليل سوسيولوجي للدور الاقتصادي للدولة المستقبل العربي، العدد 133 مارس 1990.

3. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية(نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2012.

4 . جبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي – مجلة شمال إفريقيا ،العدد السابع 2009،جامعة شلف، الجزائر.

5 . توماس بيكيني، رأس المال في القرن الحادي والعشرين، ترجمة وائل جمال ،القاهرة، دار التنوير ،2016

6 . جمال داود سلمان الدليمي، التنمية الاقتصادية، نظريات وتجارب، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة مصر الجديدة،2015.

7 . ذكاء المخلص الخالدي، منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية_ المتوسطية ودور القطاع الخاص، دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد يوم 22و23 سنة2011، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت 2013.

8. سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن،2015 .

المنارة للاستشارات

9 . شيماء خطب، "السياسات النيوليبرالية في أمريكا اللاتينية: تحولات النظم الحزبية ومسارات التعبئة الجماهيرية"مجلة الديمقراطية، (القاهرة)، السنة 15، العدد 59 (2015).

10 . ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، الإسكندرية ،مؤسسة شباب الجامعة، 2005.

11 .طاهر حمدي كنعان، الحيّز العام والحيّز الخاص في النشاط الاقتصادي، دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد يومي 22 و23 سبتمبر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2011).طبعة الأولى بيروت، 13 20.

12. عبد العزيز الدخيل، التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، بيروت، دار الساقي، 2012.

13.علي عبد القادر، ملاحظات استكشافية على النمو المُستدام والتنمية في الدول العربية، النمو الاقتصادي والتنمية المُستدامة في الدول العربية الأبعاد الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2013 .

14 .عمر الشهابي وآخرون، **الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة(طبيعة القطاع الخاص في دول مجلس التعاون: ترابط المال والسلطة،** بيروت، منتدى المعارف 2015).

15. عمر ومحي الدّين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دارا لنهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1972.

16 . فيصل محمود الشواورة، **قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 ، العدد الثاني، دمشق، 2009 .

17.مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة مصر، الطبعة الأولى سنة 2015.

المنارة للاستشارات

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

[1] The Word Bank, Commission in Growth and Développent, « The Growth Report 10Strategies for Sustained Growth and Inclusive développement, » 2008, « http://cgdo » amazone com : Growth Report Complet .

[2] World Bank, The Change Wealth of Nations: Measuring Sustuinahle Development in the New Millenium (Washington DC : The Bank, 2011.

المنارة للاستشارات